

تقرير البورصة اليومية

السوق واصل تراجعاته لاستمرار عمليات البيع والمؤشر العام خسر مستوى 6100 نقطة



تباين في أداء مؤشرات السوق

(متين غوزال)

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية تباينا في أداء مؤشرات، حيث واصل المؤشر السعري تراجعاته المستمرة وسقط مخاوف من خسارة المؤشر العام للسوق مستوى 6000 نقطة، وذلك بعد خسارته لمستوى 6100 نقطة في جلسة أمس، وتأتي هذه المخاوف في ظل استمرار مسلسل نزيف النقاط لهذا المؤشر الذي تراجع في آخر 14 جلسة باستثناء جلسة واحدة فقط وهي جلسة 30 مايو الماضي التي حقق فيها ارتفاعا بمقدار 34 نقطة، وفي المقابل حقق المؤشر الوزني ارتفاعا محدودا، كما حقق المؤشر الجديد كويت 15 ارتفاعا جيدا نسبيا على وقع ارتفاع أكثر من سهم من الأسهم التي يتكون منها المؤشر مثل التجاري والمباني واجيليبي والاتصالات.

وبدأت الجلسة على ارتفاع محدود على مستوى المؤشر السعري بلغ 4 نقاط، ولكنه لم يدم طويلا، حيث جنح السوق للانخفاض بشكل واضح على مستوى جميع مؤشرات، خاصة على مستوى المؤشر السعري الذي تراجع بنسبة بحلول الساعة العاشرة والنصف تقريبا، حيث بلغت خسائر المؤشر 40 نقطة للتوسع في عمليات البيع على مستوى الأسهم الرخيصة خاصة التي تشهد تداولات قوية في الوقت الراهن مثل تمويل الخليج

تراجع القيمة بنسبة تجاوزت 20% يعكس مدى الإحجام عن الشراء



والإثمار والأولى والمنازل والمباين، فضلا عن أسهم مجموعة المدينة وايفا، كما تراجع المؤشر الوزني بمقدار 1,7 نقطة، فيما تراجع مؤشر كويت 15 بمقدار 4,4 نقاط، وذلك بسبب تراجع عدد من الأسهم القيادية في أكثر من قطاع وخاصة في القطاع البنكي، ولكن هذه المؤشرات قلصت خسائرها مع مرور

الوقت وحقت ارتفاعات قبل الإقفال. ويرجع السبب في استمرار عمليات البيع التي تسيطر على السوق منذ فترة إلى تضافر عدة عوامل محلية تتمثل بالمشهد السياسي الكويتي، وتتمثل أيضا بواقع السوق نفسه، من حيث توقف الموقع الإلكتروني للسوق، وتوقف العديد من الشركات عن

التداول لعدم عقد الجمعيات العمومية، فضلا عن عدم وجود محفزات للشراء، وتتمثل العوامل الخارجية في وجود مخاوف من تفاقم أزمة منطقة اليورو، وتوقعات بكساد عالمي خلال 2012، وهي عوامل تلقي بظلالها السلبية على أسواق المال الخليجية ومنها سوق الكويت المالي بطبيعة الحال، حيث تتأثر نفسيات المتداولين

بهذه العوامل بشكل واضح وهو ما تجلّى في انخفاض قيمة التداول بنسبة فاقت 20٪، ليواصل السوق تراجع السيولة بشكل تدريجي، وكانت القيمة سجلت حتى الساعة العاشرة والنصف 7,6 ملايين دينار، وهو ما كان مؤشرا على أن جلسة أمس ستشهد تراجعا جديدا في معدلات القيمة الإجمالية للتداول.

المؤشرات العامة

تراجع المؤشر العام للبورصة بمقدار 28,1 نقطة لمستقر عند مستوى 6093,86 نقطة بانخفاض نسبته 0,46٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,49 نقطة بارتفاع نسبته 0,12٪، ليرتفع إلى مستوى 401,39 نقطة، وكذلك ارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 5,06 نقطة عند مستوى 965,06 نقطة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 198,3 مليون سهم نفذت من خلال 3793 صفقة قيمتها 14,6 مليون دينار، وشهدت تغيرات السوق تباينا ملحوظا في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 6,6٪، وانخفضت الصفقات بنسبة 5,3٪، وانخفضت القيمة الإجمالية بنسبة 20,6٪. واستحوذت أسهم 5 شركات على أغلب القيمة وذلك بنسبة 42,9٪ من الإجمالي، تصدرها سهم تمويل الخليج من خلال

2,8 مليون دينار تمثل 19,1٪ من إجمالي القيمة، تلاه سهم بيتك بواقع 1,2 مليون دينار تشكل 8,2٪ من إجمالي القيمة، وهذان السهمان فقط هما الأسهم المليونية، فيما جاء سهم المبادين ثالثا بواقع 830 ألف دينار، وحل سهم «الأولى» للاستثمار رابعا بواقع 746 ألف دينار، وجاء خامسا سهم الإثمار بواقع 693 ألف دينار، وهو ما يعكس مدى تراجع السيولة التي تشهد انخفاضها تدريجيا.

ومن أصل 204 شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية تم تداول 120 سهما تشكل 58,8٪ من إجمالي الشركات، ارتفعت من بينها 31 شركة، فيما تراجعت 55 شركة، واستقرت أسهم 34 شركة، فيما لم يشمل التداول أسهم 84 شركة تمثل نحو 41,1٪ من إجمالي الشركات.

وسجلت 9 قطاعات تراجعات متفاوتة في جلسة أمس وهي: التأمين، والمواد الأساسية، والصناعية، والسلع الاستهلاكية، والرعاية الصحية، والخدمات الاستهلاكية، والبنوك، والعقار، والخدمات المالية، فيما ارتفعت 3 قطاعات هي: الاتصالات، والتكنولوجيا، والنفط والغاز، فيما لم تتداول أي أسهم في قطاعي المنافع والأدوات المالية.

• شريف حمدي

أرقام ومؤشرات
28.1
نقطة تراجع المؤشر السعري بنسبة 0,46٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,49 نقطة بنسبة انخفاض 0,12٪، وارتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 5,06 نقاط بنسبة 0,52٪.

198.3
14,6 مليون سهم تم تداولها بقيمة 14,6 مليون دينار.

5
شركات استحوذت أسهما على 42,9٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم تمويل الخليج على 19,1٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

9
قطاعات سجلت مؤشرات انخفاضها في جلسة أمس تصدرها قطاع التأمين بواقع 19,9 نقطة، وسجل قطاع الاتصالات أعلى ارتفاع بمقدار 11,3 نقطة.

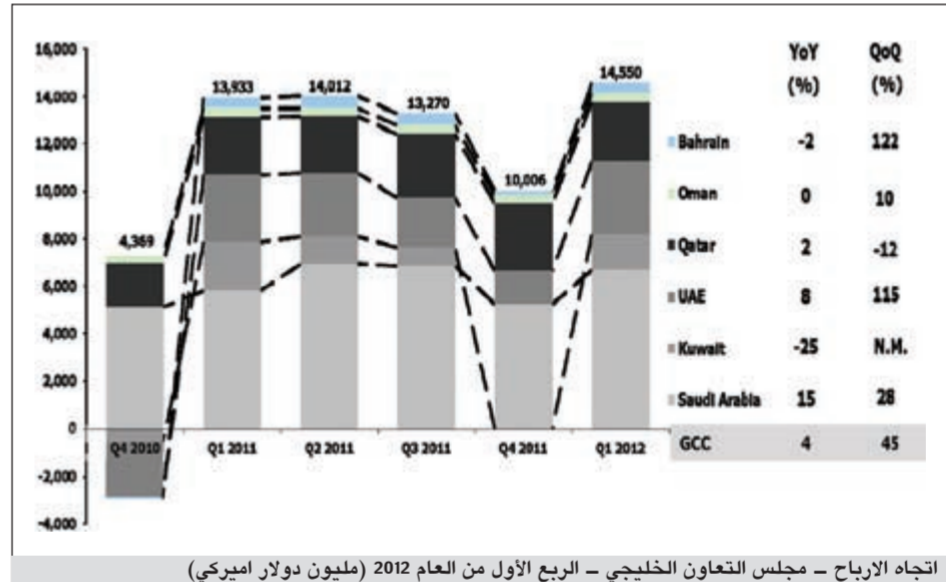
صدور العدد الجديد من «فورتشن»



التنفيذي لأي بي غلوبال، حيث يناقش صيفته الخاصة في شراء العقارات خلال السنوات العشرين الماضية. وفي حين أن العقارات قد تكون الاستثمار المناسب في المنطقة الآن، تناقش «فورتشن» أيضا كيف تخطط سلسلة الفنادق ماريوت «Marriott» لتوسع ضخ جدا في العالم العربي. فسادا يرونه ولا يراه الآخرون. بالإضافة إلى الكثير من الموضوعات المتعلقة بالواقع الاقتصادي المحلي والعالمي.

صدرت مجلة فورتشن العربية في الكويت بعدد شهر يونيو الذي تتميز بتنوع كبير تصدره المشهد العقاري. وتتناول قصة الغلاف لهذا الشهر مسيرة شركة المصالح العقارية في الكويت، وتتعرف عليها عن قرب أكثر وعلى نطاق أعمالها في الأسواق المحلية والعربية الجديدة بلسان رئيس مجلس الإدارة نجيب الصالح. ومن زاوية عقارية أخرى في الخليج العربي، تقر «فورتشن» مقابلة مع المدير

السعودية والكويت والإمارات ساهمت في نمو أرباح الشركات في دول المجلس «المركز»: 14,6 مليار دولار أرباح الشركات الخليجية في الربع الأول بنمو 45٪ عن الربع الرابع من 2011



اتجاه الأرباح - مجلس التعاون الخليجي - الربع الأول من العام 2012 (مليون دولار أميركي)

العام 2011: 223 مليون دولار، الربع الرابع من العام 2011: 252 مليون دولار). وقال التقرير أن شركة أعمار شهدت معدل نمو بنسبة 44٪ سنة عن سنة في الأرباح إلى أن بلغت 165 مليون دولار نتيجة الزيادة في الدخل المتكرر، يعود ارتفاع أرباح شركة الدار العقارية بمقدار ضعفين إلى المبيعات للقطاع العام. وأوضح التقرير أنه بعد تحقيق نسبة نمو جيدة في العام 2011، بدأت أرباح قطر العام. وفي الاستقرار، ونما إجمالي الأرباح بنسبة 2٪ سنة عن سنة إلى أن بلغت 2,5 مليار دولار. وقد تضخمت أرباح قطر في الربع الرابع من العام 2011 نتيجة ربح إعادة التقسيم بقيمة 463 مليون دولار سجلته الشركة المتحدة للتعمية.

من تراجع النمو. كما سجلت المصارف مجموعة متفاوتة من الأرقام مع انخفاض إجمالي الأرباح بنسبة 2٪ خلال العام ولكنها نمت بنسبة 37٪ خلال الربع الثاني إلى 555 مليون دولار، وسجلت شركات الاتصالات دخلا صافيا من 351 مليون دولار (+10٪ سنة عن سنة، -ربح عن ربح). أما القطاع العقاري الذي وجه ضربة قوية للأرباح في الربع الرابع من العام 2011 بخسائر إجمالية بقيمة 467 مليون دولار، فقد سجل دخلا صافيا من 127 مليون دولار في الربع الأول من العام 2012.

ولفت التقرير إلى أنه خلال الربع الأول من العام 2012، سجلت الشركات الإماراتية أرباحا بقيمة 3,1 مليارات دولار (الربع الأول من العام 2011: 1,6 مليار دولار، الربع الرابع من العام 2011: 1,4 مليار دولار)، وهي تعتبر أعلى الأرباح خلال الأربعة العشرة الأخيرة. وانخفض القطاع المصرفي، الذي يمثل 66٪ من الأرباح، بنسبة 3٪ سنة عن سنة، ولكنه سجل نموا بنسبة 66٪ خلال الربع إلى أن بلغ 1,6 مليار دولار. كما ارتفعت أرباح الاتصالات بنسبة 6٪ سنة عن ربع إلى أن بلغت 583 مليون دولار. وأشار التقرير إلى أن قطاع العقارات واصل انتعاشه مع تحقيق أرباح بقيمة 342 مليون دولار (الربع الأول من

العام 2011. وأشار التقرير إلى أن المصارف السعودية واصلت نموا المستقر مع أرباح بزيادة 23٪ سنة عن سنة و27٪ ربع عن ربع لتصل إلى 2 مليار دولار. وبين التقرير أن أرباح قطاع الاتصالات نمت بنسبة 70٪ سنة عن سنة لتصل إلى 853 مليون دولار، حيث أن أرباح شركة الاتصالات السعودية ارتفعت بنسبة 60٪ لتبلغ 672 مليون دولار نتيجة لتحسين الكفاءة التشغيلية.

أما عن أرباح الشركات الكويتية فقد أشار التقرير إلى أنها انخفضت بنسبة 25٪ سنة عن سنة إلى 1,5 مليار دولار بسبب الحالة الخاصة لشركة الوطنية في الربع الأول من العام 2011. وباستثناء هذه الحالة الخاصة، نما إجمالي الأرباح بنسبة 41٪. وذكر التقرير أن الكويت شهدت استعادة أرباحها في الربع الأول من العام 2012 بعد مرور 3 أرباع متتالية

تراجع أرباح الشركات الكويتية بنسبة 25٪ لتصل إلى 1,5 مليار دولار



نكرت شركة المركز المالي الكويتي (المركز) في تقريره الاقتصادي أن شركات مجلس التعاون الخليجي حققت مجموعة من الأرقام خلال الربع الأول من العام 2012، مشيرة إلى أنه بلغ نمو الأرباح العام بنسبة 4٪ مقارنة بالربع الأول من العام 2011، وشهد الربع الأول من العام الماضي تسجيل شركة الكويت الوطنية للاتصالات قيمة عادية لمرّة واحدة بارتفاع قدره 959 مليون دولار، مما عزز الأرباح. وباستثناء هذه الحالة الخاصة، ارتفع إجمالي أرباح الشركات الخليجية بنسبة 12٪ سنة عن سنة، وشكل إجمالي الأرباح الذي بلغ 14,6 مليار دولار، زيادة قدرها 45٪ خلال الربع الأول من العام 2011.

وتعود الزيادة الكبيرة المتتالية في الأرباح إلى أداء شركات الخبيد للأمال في الربع الرابع من العام 2011 بسبب أسعار البترول وكيماويات المتدنية وزيادة مخصصات الربع الأخير من جانب المصارف. وأشار التقرير إلى أنه يعزى النمو المتزايد في الأرباح إلى مساهمات من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت (معدلة لمرّة واحدة). ومن بين القطاعات، قدمت المصارف والشركات العقارية أداء جيدا حيث بلغت نسبة نمو الأرباح 9٪ و61٪ سنة عن سنة على التوالي، ولفت التقرير إلى أنه لا تزال المصارف تهيمن على أرباح دول مجلس التعاون الخليجي ممثلة حوالى 40٪ من إجمالي الأرباح. وذكر التقرير أن شركات السلع الأساسية شهدت مجموعة متفاوتة من الأرقام بسبب الأسعار العالمية المتقلبة مشيرة إلى انخفاض أرباح المصارف الأساسية بنسبة 8٪ سنة عن سنة، ولكنها ارتفعت بنسبة 26٪ بشكل متتابع إلى أن بلغت 3,1 مليارات دولار. ويعد أن عرفت أوقاتا صعبة في العام 2011، حققت الاتصالات أرقاما كبيرة حيث بلغ صافي الدخل 2,1 مليار دولار، وهي زيادة بنسبة 23٪ سنة عن سنة (معدلة لمرّة واحدة) بنسبة 11٪ خلال الربع.

أرباح الربع الأول من العام 2012 وأوضح تقرير «المركز»

إعلان

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للسنّة المالية المنتهية في 2009/12/31م

يتشرف مجلس إدارة شركة دار الاستثمار ش.م.ك (مفصلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المناقشة البيانات المالية للسنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م، المزمع انعقادها في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق 19 يونيو 2012م وذلك في جميع الفروع - بوزارة التجارة والصناعة - الدور الأول - قاعة (أ) لمناقشة البنود التالية:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بصفة عادية

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
3. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م والمصادقة عليه.
4. اعتماد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
5. الموافقة على توصية مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
6. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
7. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتحمل السادة المساهمين الزكاة الشرعية المستحقة عن مساهمتهم في الشركة.
8. تفويض مجلس الإدارة بشراء ما لا يتجاوز 10٪ من أسهم الشركة لمدة ثمانية عشر شهراً.
9. الموافقة على اقتراح عدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
10. إطلاع المساهمين ومناقشتهم في قرار هيئة أسواق المال بإلغاء إدراج الشركة، وقرار لجنة الشكاوى والتظلمات الذي يقضي بإلغاء قرار هيئة أسواق المال الخاص بإلغاء الإدراج، والوضع المالي للشركة.
11. إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإجراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنّة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009م.
12. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنّة المالية 2010م، وتحويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

لستلام بطاقات الحضور واستمارات التوكيل يرجى مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس هاتف: 22464585 - 22464565 وذلك من الساعة 8:30 صباحاً وحتى الساعة 2:00 ظهراً من الأحد إلى الخميس

والله الموفق
مجلس الإدارة